Arab Reform Initiative

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

فخّ تعليق الآمال على حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي في لبنان

فرح الشامي
زميلة باحثة في مبادرة الإصلاح العربي

تموز، ٢٠٢١

مقدّمة

علّقت منظمات المجتمع المدني وصانعو السياسات الآمال على حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي (IMF) بهدف إعادة إنعاش اقتصاداتهم في ظلّ جائحة فيروس كورونا المستجدّ. كانت حقوق السحب الخاصة بمثابة الموضوع الأكثر جديّة ولكن الأكثر تجاهلًا خلال الاجتماعات السنوية / الخريفية (16-18 أكتوبر 2020) وكذلك الاجتماعات الربيعية الأخيرة (5-11 أبريل 2021) التي عقدها صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي. ثم جاء البيان الذي صدر عن اللجنة المالية التابعة لصندوق النقد الدولي بمثابة تكرار لبيان مجموعة العشرين، الذي كان قد صدر في اليوم السابق، والذي دعا إلى تخصيص اعتمادات حقوق سحب خاصة بقيمة 650 مليار دولار أميركي[1]. وقد جاء ذلك نتيجة رسالة مفتوحة وجّهتها منظّمات المجتمع المدني الدّولية وصانعي السّياسات إلى وزراء ماليّة مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي في فبراير من هذا العام، مطالبين بدعم تخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي بمبلغ 3 تريليون دولار أميركي كـ"حلّ متعدد الأطراف لمساعدة البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل في مواجهة انخفاض الإيرادات وانخفاض عائدات النقد الأجنبي وكذلك ارتفاع الأعباء المالية العامة والديون نتيجة الجائحة، بدون دفع اقتصاداتها إلى حالة مديونيّة حرجة"[2]. أعربت أيضًا المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجيفا، عن نيتها لتقديم اقتراح رسمي إلى المجلس التنفيذي بحلول الشهر يونيو من أجل النظر في تخصيص 650 مليار دولار أميركي من حقوق السحب الخاصة، وهو أكبر تخصيص في التاريخ والأول منذ العام 2009، ومن المرجّح أن يحصل هذا الأمر في أقرب وقت ممكن، أي في أغسطس 2021 بحسب الإجراءات.[3]

إن حقوق السحب الخاصة بمثابة شبكة مبادلة للعملات بين المصارف المركزيّة. إنها نوع من العملات الاحتياطية النقدية الدولية التي ينشأها ويصونها صندوق النقد الدولي كمكمّل للاحتياطيات النقدية القياسية الحالية للبلدان الأعضاء. يتم احتساب قيمة حقوق السحب الخاصة كسلّة مرجّحة من خمسة عملات رئيسة (الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني واليوان الصيني الذي انضمّ إلى مجموعة العملات هذه في العام 2016) في وقت معيّن ويختلف وفقًا لذلك.[4] تبلغ قيمة وحدة السحب الخاصة الواحدة حاليًا حوالى 1.42

[1] https://www.brettonwoodsproject.org/2021/04/imfc-communique-analysis-spring-meetings-2021/

[2] https://www.latindadd.org/2021/02/12/civil-society-organizations-call-for-quick-special-drawing-rights-allocation/

[3] https://www.imf.org/en/News/Articles/2021/03/23/pr2177-imf-execdir-discuss-new-sdr-allocation-us-650b-boost-reserves-help-global-recovery-covid19

[4] https://www.imf.org/en/About/FAQ/special-drawing-right#Q6.%20Can%20existing%20SDRs%20be%20%E2%80%98recycled%E2%80%99%20or%20channeled%20toward%20other%20purposes?

دولارًا أمريكيًا.[5] بإمكان الأعضاء المشاركين في إدارة حقوق السحب الخاصة (أي جميع أعضاء صندوق النقد الدولي الحاليين) شراء وبيع حقوق السحب الخاصة في السوق التطوعي. يصدر صندوق النقد الدولي هذا الأصل الاحتياطي من النقد الأجنبي خلال الأزمات، ويتم توزيع المخصصات على البلدان الأعضاء بما يتناسب مع حصتها في الصندوق (وهذا رقم يعتمد على حجم البلد ومساهماته في صندوق النقد الدولي).[6] ويهدف الإصدار المرتقب في آب/أغسطس 2021 إلى توفير أداة مهمّة لمساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض في تغطية تكاليف الاستجابة لجائحة فيروس كورونا المستجدّ والتعامل مع التداعيات الاقتصادية نتيجة للأزمة الصحية. يمكن للبلدان المستفيدة صرف حصتها من حقوق السحب الخاصة بالعملات الأجنبية (أي عملة من بين العملات الخمسة المدرجة في السلة) لتسديد الديون والاحتياجات المالية، وهذا ما يبرّر سبب تأييدها من قبل خبراء التنمية الدوليين والناشطين.[7]

ومن المتوقع أن يكون هذا المصدر الجديد للسيولة الدولية جذابًا لبلدٍ مثل لبنان الذي يواجه أزمة متعددة الأوجه، حيث شهد بداية الانهيار المالي عند اندلاع الانتفاضة في أكتوبر 2019. وقد تبع هذا الانهيار ركود اقتصادي تفاقم بسبب الجائحة اعتبارًا من مارس 2020 بالإضافة إلى انفجار بيروت في أغسطس 2020. وعلى الرغم من أن الخبراء والناشطين اللبنانيين لم يكونوا مدركين لموضوع حقوق السحب الخاصة، إلا أن مجموعة كبيرة منهم تنتظر إصدار هذه الأداة النقدية التي بحسب ظنّهم، تعد بإنقاذ البلاد من كسادها الاقتصادي الذي يتّسم بإعسار الديون على الصعيدين الوطني والدولي بالإضافة إلى عجز مزدوج (مع معدّل صادرات يتجاوز الواردات ونفقات حكومية تتجاوز الإيرادات) وركود تضخمي أو بعبارة أخرى، تضخم مفرط مقترن بركود اقتصادي حيث النمو الاقتصادي سلبي ومعدل البطالة مرتفع للغاية.[8] ونظراً لطبيعة الاقتصاد اللبناني الريعي الذي يعاني الآن من انهيار القطاع السائد، القطاع المصرفي، والذي لا يعد بأي إصلاحات هيكلية على المدى القصير أو المتوسط؛ ونظرًا إلى وضع الاقتصاد السياسي المتزعزع مع انخفاض سعر الصرف اللبناني الذي وصل إلى أدنى مستوى له على الإطلاق عند 13000 ليرة لبنانية / دولار أمريكي في مايو 2021[9]، واعتماد الحكومة بالوكالة سياسة "اللا سياسة" بوجه التداعيات الاجتماعية والاقتصادية؛ ونظرًا إلى الفساد في القطاع العام والذي أصبح أكثر وضوحًا

5 https://www.aljazeera.com/economy/2021/4/6/what-is-an-sdr

6 https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/14/51/Special-Drawing-Right-SDR

7 https://www.degruyter.com/document/doi/10.1515/ev-2020-0012/html

8 https://www.mei.edu/publications/lebanons-economic-crisis-tragedy-making

9 https://www.the961.com/lira-rate/

من أي وقت مضى وحقيقة أنه لا يوجد بصيص أمل في تشكيل حكومة جديدة من أجل إعادة إطلاق نشاط الاقتصاد الكلي، فإن استلام ما يسمّى بالعملة الصعبة "الميسرة وغير المشروطة" - في شكل حقوق السحب الخاصة - لا يسعه إلا أن يبدو مغريًا للطبقة الحاكمة اللبنانية ولعدد من الاقتصاديين اللبنانيين.[10]

ومع ذلك، تثير هذه الورقة تحذيرات رئيسية حول التأثيرات الاقتصادية والحوكماتية التي قد تحدثها حقوق السحب الخاصة هذه في لبنان لأسباب خاصة بالوضع بالإضافة إلى العيوب غير المعلنة التي تنطوي عليها حقوق السحب الخاصة على المستويين الكلّي والعالمي كأداة دولية. تعرض الأقسام التالية الحجج التي تفضح مخاطر حقوق السحب الخاصة في لبنان من منظور الاقتصاد السياسي. تنبع بعض الحجج من موقع لبنان في عدم المساواة ما بين البلدان بسبب مخصصات حقوق السحب الخاصة، وبالتالي تركز على تأثير حقوق السحب الخاصة على لبنان باعتباره بلد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، في حين تدور بعض الحجج الأخرى حول تأثير حقوق السحب الخاصة على لبنان بشكل خاص، نسبةً للسياق اللبناني وفي ظلّ ظروف الاقتصاد اللبناني السائدة حالياً.

حلّ ماكرواتي لمشكلة ميكرواتية

إذا أصدر صندوق النقد الدولي حقوق السحب الخاصة البالغة 650 مليار دولارًا أمريكيًا إلى السوق العالمية في أغسطس، فسيحصل لبنان على 0.13٪ منها (ما يوازي 845 مليون دولارًا أمريكيًا من حقوق السحب الخاصة) بحسب حصّته.[11] لن يستخدم لبنان هذا المبلغ الكبير من المال بحكمة، نظراً لفشل السياسات العشوائية التي تتبناها النخب السياسية، ما سمح للاقتصاد بالانزلاق في دوامة الفوضى وإغراق أكثر من نصف السكان اللبنانيين في الفقر.[12] مع ذلك، لن يكون هذا المبلغ كافياً للبنان لحل مشكلة المديونية أو للتخفيف من الاضطرابات الاقتصادية، حيث يبلغ دينه 93.4 مليار دولار (حوالى 170٪ من الناتج المحلي الإجمالي) ويبلغ إجمالي دينه الخارجي أكثر من 33.6 مليار دولار، كما أن ميزان مدفوعاته يعاني من عجز قدره 10.5 مليار دولار أمريكي.[13] يشير هذا أيضًا إلى أنه لن يكون هناك أي موارد فائضة لتمويل الاستجابة لوباء كورونا المستجدّ COVID-19، وهو المحرك الرئيسي للمؤسسة المالية الدولية (IFI) لإصدار حقوق السحب الخاصة. فنظرًا للأزمة

10 https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/publication/economic-update-april-2021

11 https://www.imf.org/external/np/sec/memdir/members.aspx

12 https://www.aljazeera.com/news/2021/3/22/were-sick-of-them-lebanon-economy-freefalls-as-leaders-bicker

13 https://www.byblosbank.com/economic-research-

الاقتصادية العميقة في لبنان، فمن المرجح أن تنفَق حقوق السحب الخاصة خارج الغرض الذي تم تخصيصها من أجله.

ويمكن تخصيص حقوق السحب الخاصة للبنك المركزي وإدراجها في ميزانيته العمومية أو تخصيصها لهيئة حكومية مثل وزارة المالية.[14] في كلتا الحالتين في لبنان، أصبحت هذه السلطات مشبوهة وتفتقر إلى المصداقية ولا تعبر عن الثقة. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد خطة هيكلية للاقتصاد الكلي، لا مع صندوق النقد الدولي ولا بشكل مستقل للبنان، كما أنه لا وجود لخطة افتراضية وضعها لبنان حتى الآن للاستجابة للأزمات المتداخلة. وبافتراض "عدم مشروطية" مخصصات حقوق السحب الخاصة، كما يزعم الصندوق، فإن هذا من شأنه أن يوفر للسلطات الفاسدة مساحة أكبر لعمليات الاختلاس ومن بينها اختلاس الأصول، ما سيؤدي إلى مزيد من التدابير الاقتصادية التعسفية التي يمكن أن تزيد من تدهور الوضع.

في حين أنه من المفترض أن تعزز حقوق السحب الخاصة السياسة النقدية للبنان من خلال زيادة احتياطيات النقد الأجنبي، فقد تُستخدم على سبيل المثال، لإعادة إنتاج نموذج البونزي كتمويه مؤقت. يمكن للبنك المركزي صرفها وضخها في البنوك التجارية لإعادة إقراض الحكومة الفاسدة والمفلسة التي ستصدر سندات مقوّمة بحقوق السحب الخاصة للسوق الوطنية أو في أفضل الأحوال، لكي تدفع البنوك لمودعيها. في الحالة الأخيرة، إذا احتفظ البنك المركزي بأسواق سعر الصرف الموازية واتّبع سياسة "اللا سياسة" المتمثلة في عدم تعويم أو تثبيت سعر الصرف، فيمكن مصادرة المبلغ المدفوع من حقوق السحب الخاصة على شكل "نقود فريش" (fresh) من قبل رجال الأعمال والنخب السياسية المتشابكين والدفع للمودعين بسعر صرف منخفض بشكل ملحوظ فيحصل المودعون على جزء قليل من ودائعهم فقط.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من وجود الكثير من الشكوك حول نجاح منصة الصيرفة التي يهدف حاكم البنك المركزي اللبناني، رياض سلامة، إلى إطلاقها للحد من انعكاسات أسواق سعر الصرف الموازية، فإن نجاح هذه المنصة سيوفر أيضًا مساحة للتلاعب بأسعار الصرف، حيث لن تتغيّر أسواق سعر الصرف الموازية على أي حال. ومن بين السيناريوهات الإضافية العدة، يمكن للمرء أن يتخيل أن البنك المركزي يمكن أن يستخدم حقوق السحب الخاصة لتمويل نظام الدعم السائد على الرغم من كل العيوب التي ظهرت عنه، من التهريب إلى إفادة الأغنياء والفقراء على حد سواء.[15]

[14] https://www.cgdev.org/publication/can-special-drawing-rights-be-recycled-where-they-are-needed-no-budgetary-cost

[15] https://timep.org/commentary/analysis/the-weight-of-lebanons-unsustainable-subsidies-program/

حتى ولو تم إنفاق حقوق السحب الخاصة على الاستجابات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد COVID-19 مثل التبرعات العينية والتحويلات النقدية وما إلى ذلك، فإن هذه الأشكال من المساعدات قد تكون إما عرضة للسرقة أو سيتم استخدامها للاستفادة من نظام الزبائنية القائم منذ عقود في البلاد، حيث ستُدار المساعدات من قبل السلطة العامة التي تتلقى حقوق السحب الخاصة. في كل الحالات، ستزيد حقوق السحب الخاصة من مستوى الخطر المعنوي في الاقتصاد اللبناني الذي يمكن أن يحذو حذو فنزويلا التي عصت المجتمع الدولي في العام 2019 واستخدمت حقوق السحب الخاصة لسداد دائنيها الرسميين.[16]

لن تكون حقوق السحب الخاصة غير كافية أو غير "صادرة بشكل كاف" لتسديد الفجوات المالية والوفاء بالالتزامات الخارجية أو مواجهة النقص الحاد في النقد الأجنبي في لبنان فحسب، بل من غير المرجّح أيضًا أن تستعيد مستوى الثقة في السوق اللبنانية التي تعثرت على سندات دولية بقيمة 1.2 مليار دولار أمريكي، وبالتالي على كل السندات الدولية المستحقة، قبل عام واحد فقط.[17] وبالتالي، في حين أن خبراء المؤسسات المالية الدولية ينظرون إلى حقوق السحب الخاصة على أنها حل طويل الأمد بوجه مشكلة قصيرة الأجل (أزمة فيروس كورونا COVID-19)، فإنها تشكل في الواقع حلًا قصير المدى لمشكلة طويلة المدى في حالة لبنان التي لا تحتاج إلا إلى إصلاحات هيكلية ومستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، مع الأخذ في الاعتبار مشهد الاقتصاد السياسي في لبنان، فإن الاستجابة لوباء كورونا COVID-19 في البلاد لا تتطلب ضخ احتياطيات النقد الأجنبي على شكل نقود "غير مشروطة" بشكل خاص، بل تتطلّب مساعدة تستهدف أفقر الناس وأكثرالفئات الاجتماعية عرضة للخطر على شكل بطاقات تحويل مشروطة قائمة على النقد، وبطاقات غذائية ونقود إلكترونية - على غرار استجابة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي لأزمة اللاجئين.[18] يجب أن يتولّى المجتمع المدني إدارة ذلك لتجنب إعادة إنتاج الديناميكيات السياسية والحكومية النموذجية، ويجب بالتأكيد أن يكون مصحوبًا بإصلاحات طويلة الأمد للحماية الاجتماعية والبنية الأساسية الصحيّة في لبنان. تقع كل من المساعدات المستهدفة والإصلاحات المستدامة خارج نطاق التخصيص المرتقب لحقوق السحب الخاصة، بغض النظر عن الوسائل. بل أكثر من ذلك، يمتلك لبنان 195.78 مليون دولارًا أمريكيًا

[16] https://som.yale.edu/blog/the-g20-s-impasse-on-special-drawing-rights-sdrs

[17] https://www.brettonwoodsproject.org/2020/10/an-imf-bailout-for-lebanon-can-make-things-worse/

[18] https://datacatalog.worldbank.org/dataset/lebanon-multi-purpose-cash-assistance-impact-evaluation-well-being-syrian-refugees-2020

من حقوق السحب الخاصة من المخصصات السابقة التي لم يتم تتبعها أو الإعلان عنها لمعرفة ما إذا كان أو يتم استخدامها لصالح الشعب اللبناني في أوقات عصيبة أم لا.[19]

أداة متقلبة في اقتصادٍ متقلبٍ

إن حقوق السحب الخاصة لا تتلقى الدعم المطلوب من قِبل سلعة مادية مثل الذهب ما يجعل قيمتها غير مستقرة. وبما أن قيمة حقوق السحب الخاصة هي متوسط العملات الخمس المذكورة أعلاه، فهي تتمتّع بقيمة أضعف من العملة الأقوى (الدولار الأمريكي) وبالتالي هي من بين العملات الأولى التي يتم التداول فيها عند بيع الاحتياطيات. [20] وهذا يضيف طبقة أخرى من المخاطر على الاقتصاد الوطني لأي دولة متلقية، مثل لبنان، خاصةً وأن الدولار الأمريكي كان متقلبًا منذ تخفيض معدّل الصندوق الفيدرالي من قبل الاحتياطي الفيدرالي خلال الأزمة الصحية. وذلك بالإضافة إلى إدراج اليوان الصيني، المعروف أنه ليس الأكثر استقرارًا، في سلة العملات هذه في التاريخ الحديث.[21] إذا، يجب أن يتم تصنيف هذا الوضع على أنه وضع خطير يدور في اقتصادٍ هش، وذلك فور إدراك كيف أن جميع المعايير الاقتصادية حساسة بشكلٍ كبيرٍ للتغيرات في العرض النقدي.

وتواجه حقوق السحب الخاصة مشكلة في الاستهداف إذ إن جميع البلدان – المتقدمة والناشئة والنامية – تتمتّع بتلك الحقوق وفقًا لحصصها في صندوق النقد الدولي وبغض النظر عن احتياجاتها، ممّا غالبًا يجعل المخصصات غير كافية لتغطية احتياجات السيولة في البلدان منخفضة الدخل. [22] بيد أنه، وعلى الرغم من هذا القصور المشترك، تُعتبر حقوق السحب الخاصة عاملاً للتضخم وخفض لقيمة العملة لا سيما بالنسبة للبلدان الصغيرة المتلقية مثل لبنان، وذلك من خلال قنوات عدة.[23] أولا، فإن حقوق السحب الخاصة تقلّل من الطلب العالمي على احتياطيات النقد الأجنبي ولها تأثير تضخمي على المستوى العالمي ما يؤثر بالتالي على معدّل التضخم في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة المندمجة في السوق الدولية مثل لبنان الذي يعتمد ميزان مدفوعاته أيضًا على الاقتصادات الكبيرة التي قد يبلغ فيها التضخم أعلى مستوياته. وتزيد حقوق السحب الخاصة على مستوى وطني من إجمالي العرض النقدي في البلد المتلقي وتؤدي إلى سياسة مالية توسعية مكثفة، وبالتالي إلى التضخم

19 https://www.aljazeera.com/economy/2021/4/6/what-is-an-sdr

20 http://countrydata.bvdep.com/eiu/help/sdr.htm

21 https://www.brettonwoodsproject.org/2016/02/imf-to-add-chinas-currency-to-sdr-basket/

22 https://som.yale.edu/blog/the-g20-s-impasse-on-special-drawing-rights-sdrs

23 https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scpwps/ecbwp1880.en.pdf?9597dd3e416df3f4e8640eca5648c127

المفرط. أثبتت دراسة أجراها البنك المركزي الأوروبي في العام 2016 أن البلدان التي تلقت حقوق السحب الخاصة بقيمة 10٪ أو أكثر من إجمالي احتياطياتها من النقد الأجنبي خلال توزيع مخصصات العام 2009 شهدت معدلات تضخم أعلى نسبيًّا.[24] بصرف النظر عن ذلك، وسط انخفاض قيمة العملة السائد ووجود السوق السوداء غير المنضبط لسعر الصرف في لبنان، يسيطر مرة أخرى خوف من تداول العملة الأجنبية المسحوبة من حقوق السحب الخاصة مقابل الليرة اللبنانية. في حال الانخفاض المستمر لقيمة الليرة اللبنانية، فإن المعونات المالية المحتملة هذه ستفقد قيمتها بالعملة المحلية. وقد يكرِّر هذا أيضًا الكثير من سيناريوهات الفشل الذريع حيث تمّ الاستيلاء فيها على المعونات المالية "بالدولار الفريش (Fresh)" من قبل الحكومة بينما تمّ صرفها للمستفيدين بالليرة اللبنانية (على سبيل المثال، قرض البنك الدولي العام الماضي الذي استولى عليه رياض سلامة).[25] والأسوأ من ذلك، معرفة اتجاه طباعة عملة الليرة اللبنانية الورقية بشكلٍ مكثف (قام البنك المركزي بطباعة 13 تريليون ليرة لبنانية في الخريف الماضي)[26] وقد استمر ذلك لمدة عامين حتى الآن. وهناك خوف أكبر من أن يقوم الأخير بطباعة ما يعادل مبلغ حقوق السحب الخاصة المستلم في الليرة اللبنانية من أجل تفعيل العملة الافتراضية بالقيمة المحلية بدلاً من تفعيلها بأي من العملات الخمس لسلة حقوق السحب الخاصة. وهذا من شأنه أن يزيد من كتلة الأموال المتداولة وسيزيد من تفاقم تخفيض قيمة الليرة اللبنانية كما وسيزيد من معدّل التضخم الذي تسيطر عليه الواردات.

والأهم من ذلك، إن حقوق السحب الخاصة تعمل بمثابة اعتماد ائتماني وليست خالية من الديون كما يتمّ زعمها. وكلما استفاد بلد ما من حقوق السحب الخاصة به، فإنه يحتاج إلى دفع سعر فائدة مقابل صافي استخدامه، وهو ما يعادل حوالى 1.6٪ سنويًا. وإن سعر الفائدة هذا في الواقع "أعلى من 0.050٪ ومعدلات الفائدة السوقية المشتركة للأوراق المالية الحكومية لمدة ثلاثة أشهر من العملات في سلة حقوق السحب الخاصة" وهو مرتفع جدًّا بالنسبة إلى البلدان النامية.[27] الآن، ارتفع

[24] https://som.yale.edu/blog/the-g20-s-impasse-on-special-drawing-rights-sdrs

[25] https://www.almodon.com/economy/2021/2/5/%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6-%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%B1-%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%AF-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1

[26] https://www.arabianbusiness.com/banking-finance/452546-inflation-spirals-out-of-control-as-lebanon-drowns-in-excess-pounds#:~:text=growing%20economic%20crisis-,The%20central%20bank%20printed%20LBP13%20trillion%20in%2050%2C000%20and%20100%2C000,9%20tonnes%20of%20paper%20money.

[27] https://som.yale.edu/blog/the-g20-s-impasse-on-special-drawing-rights-sdrs

معدل 0.050٪ مؤخرًا إلى 0.069٪، وهذا ما يعني ارتفاع إضافي في الدين العام.[28] وبشكلٍ عام، "يوفر سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة هذا الأساس لحساب معدّل الفائدة الذي تتحمله البلدان الأعضاء عند اقتراضها من صندوق النقد الدولي".[29] يدفع ذلك البلدان النامية، بما في ذلك لبنان، إلى المزيد من المديونية ويزيد من أعبائها المالية، ما يقوّض أثر مواجهة التقلبات الدورية لحقوق السحب الخاصة وسط الأزمات. بالإضافة إلى ذلك، وكما أقرّ صندوق النقد الدولي مؤخرًا فيما يتعلّق بمشكلة استهداف حقوق السحب الخاصة، يعمل المجتمع الدولي على تشجيع إعادة تدوير حقوق السحب الخاصة بحيث يمكن للبلدان المتقدمة، التي تتمتّع بفائض من حقوق السحب الخاصة، "التبرع" بحقوق السحب الخاصة للبلدان الفقيرة من خلال – الأكثر شيوعًا - الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (PRGT) التابع لصندوق النقد الدولي. يحدث هذا التبرع في شكل إعادة تخصيص عبر قروض حقوق السحب الخاصة التي تكسب أسعار فائدة إضافية من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر - ناهيك عن صعوبة وطول إجراءات المعتمدة لإعادة التدوير. ويقول مارك سوبل، وهو مسؤول صندوق النقد الدولي في وزارة المالية الأمريكية السابق، إن "الاقتراض من صندوق النقد الدولي بسعر فائدة 0٪ هو أفضل بكثير للبلدان ذات الدخل المنخفض من مخصصات حقوق السحب الخاصة لأنها تحتاج إلى"ديون أقل والمزيد من المنح".[30]

وأخيرًا، في حين قد يُنظر إلى المشروطية على أنها حميدة في حال بلدٍ مثل لبنان، وفي حين أن حقوق السحب الخاصة معروفة بأنها شكل "غير مشروط" من أشكال المعونة، فإنها يمكن أن تفرض في كثير من الأحيان شروطًا لا تحظى بشعبية على البلدان المتلقية.[31] وبالرغم من أن الدول الأعضاء لن تُلزم الأخيرة بتغيير سياساتها الاقتصادية المحلية مثل في حالة وسائل الإقراض الميسرة الأخرى لصندوق النقد الدولي، فيمكن أن تشمل الشروط تدابير تقشفية تيسيرية يمكن ترجمتها في محاولة النهوض بجداول الأعمال التي تقوم عليها حقوق السحب الخاصة مثل إنتاج اللقاحات وتخفيف عبء الديون لدى القطاع الخاص، والتي يجري تداولها حاليًا لإصدار حقوق السحب الخاصة المرتقبة في آب/أغسطس المقبل.[32] فمن جهة، ليس للبنان البنية التحتية ولا الميزة

[28] https://www.imf.org/external/np/fin/data/sdr_ir.aspx

[29] https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/14/51/Special-Drawing-Right-SDR#:~:text=The%20SDR%20interest%20rate%20(SDRi),-SDRi%20VALUE&text=The%20SDRi%20provides%20the%20basis,creditor%20positions%20in%20the%20IMF.

[30] https://som.yale.edu/blog/the-g20-s-impasse-on-special-drawing-rights-sdrs

[31] ibid

[32] https://www.brettonwoodsproject.org/2021/04/imfc-communique-analysis-spring-meetings-2021/

النسبية لإنتاج أي لقاح، في الوقت الحاضر. ومن جهة أخرى، فإن توفير تخفيف عبء الديون للقطاع الخاص، وهو القطاع الأكثر سعياً للأرباح غير المشروعة في البلاد والقطاع الذي لا يتحمل مسؤوليته الاجتماعية وسط الوباء، لا يُعتبر بالتأكيد أولوية للبنان وسط هذا المشهد الاجتماعي والاقتصادي المضطرب.[33] مع العلم أن القطاع المصرفي المنهار يُشكّل حصة كبيرة من القطاع الخاص في لبنان، مما

الخاتمة

بإمكان حقوق السحب الخاصة، من الناحية النظرية، أن تكون واعدة في بعض الظروف، لكنها من الناحية العملية وفي لبنان، تترتّب على المزيد من العثرات والسلبيات أكثر من الوعود. فلبنان لم يتفاوض على خطة عمل أو إنقاذ مع صندوق النقد الدولي بعد وقد تخلّف عن سداد ديونه بدون خطة وبدون مفاوضات مع الدائنين. تقدّم حقوق السحب الخاصة مبلغًا كبيرًا من المال لن يوظفه لبنان بحكمة، حيث كانت الحكومة تتعمّد التباطؤ على الأخذ بالإصلاحات الضرورية التي طال انتظارها. ويستند هذا الافتراض أيضًا إلى "ضيق الأفق" الذي يعاني منه صنع السياسات في لبنان على الرغم من الأوقات العصيبة. سيواصل صانعو السياسات القيام بأعمالهم كالمعتاد يؤكّد على هذه المخاوف. وعلاوة على ذلك، فإن الديناميكيات السياسية الداخلية ستدخل حتمًا حيز التنفيذ، وهذا يزيد من حقيقة أن حقوق السحب الخاصة ستنظم العرض النقدي، ولو بشكلٍ مؤقت. ولذلك، فإن القرار بشأن ما إذا كان ينبغي توسيع العرض النقدي أو التعاقد عليه سينتهي به الأمر إلى أن يصبح قرارًا إداريًا، في يد صانعي القرار غير المؤهلين.[34]

واستنزاف موارد البلاد واحتياطياتها حتى يصلوا إلى طريق مسدود، بدلاً من التفكير في تطبيق الإصلاحات الهيكلية. لذلك، فإن حقوق السحب الخاصة ستستخدم خارج الغرض الذي خُصصت من أجله وستزيد من مستوى الخطر المعنوي ومن نطاق التدابير التعسفية على مستوى صنع القرار.

لن توفر حقوق السحب الخاصة الموارد الكافية للمساعدة في إنعاش الاقتصاد اللبناني من انحطاطه المستمر أو الاستجابة للوباء حسب الحاجة، بل من المرجح أن تكون عرضة للفساد بغض النظر عن الشكّل الذي ستتحوّل إليه. فإما أن يتم الاستيلاء عليها أو الاستفادة منها لأغراض زبائنية. بالإضافة إلى ذلك، ثمّة قائمة كبيرة من السيناريوهات المعقولة التي يمكن أن تحدث، في حالة تخصيص حقوق السحب الخاصة للبنان،

33 https://www.annd.org/en/publications/details/an-overview-of-the-private-sector-in-the-arab-countries

34 https://www.managementstudyguide.com/special-drawing-rights.htm

بدءًا من إعادة إنتاج مخطط إحتيالي والاستفادة من أسواق سعر الصرف الموازية لمصادرة العملة الصعبة "fresh"، وصولًا إلى تمويل مخطط الدعم غير الناجح وغير الهادف.

إن تخصيص حقوق السحب الخاصة في لبنان ليس سوى حل قصير الأجل (على الأرجح) للمشاكل طويلة الأجل وأداة متقلبة لاقتصادٍ متقلب. وخلافًا للطريقة التي يتم بها الترويج لهذه الأداة، فإن حقوق السحب الخاصة ليست خالية من الديون وليست غير مشروطة تمامًا، بل سيكون لها تأثير تضخمي وإمكانية للزيادة من انخفاض قيمة الليرة اللبنانية، في حين أصبح لبنان سريع التأثر حتى بصدمات طفيفة. لذلك، سيصعب تخيّل أي استخدام ناجح لهذه المرافق في البلاد، وهذا يؤكّد على الطبيعة المجردة لأداة "شفّافة للغاية" (بالمعنى السلبي)، ما يجعل من الصعب تنفيذها على المستوى الوطني.

بما أن التكهن غامض جدًّا، فإن إدراج أي حقوق سحب خاصة جديدة ينبغي أن يقترن بتدابير جادّة من الداخل ومن صندوق النقد الدولي لضمان توظيفها في ظل تعزيز الشفافية والمساءلة وفي الطريق الصحيح. من الضروري أيضًا عدم الاعتماد على حقوق السحب الخاصة في إنقاذ لبنان من الأزمات التي تغرقه، بما في ذلك أزمة COVID-19، لكن التركيز بدلاً من ذلك على وضع خطة هيكلية واضحة للاقتصاد الكلي تساعد السلطات اللبنانية في اتخاذ قرارات استراتيجية لحلول طويلة الأجل ومستدامة، والتي من شأنها بناء الأساس اللازم لمخصصات حقوق السحب الخاصة المستقبلية والتدخلات الأجنبية المماثلة لتكون ناجحة.